

إيفا شيخ موسى

النسوية في شمال شرق سوريا حراك حقيقي أم ظاهرة شكلية.؟

تمهيد:

تنحصر البداية العلمية والتاريخية للدراسات النسوية حول مفهوم الجندر/ النوع الاجتماعي بالمؤسسات الأوروبية والأمريكية، والتي أنت كحصيلة طبيعة لنضال المرأة في تلك المجتمعات لمعادلة مكانتها في المجال العام بما حققته من حقوق في النطاق القانوني. وهي بالتالي تعكس في عمومها تجربتها الخاصة في سياق كل ما يؤسس خصوصية العلاقة بين الجنسين في تلك المجتمعات. وككل مفهوم آخر، تشكل الجندرة أيضا تنوعا في تطبيقاتها المختلفة باختلاف الثقافة الاجتماعية التي تحتضنها. ناهيك عن دور وتأثير النظام الديمغرافي والاقتصادي على فرز أنماط اجتماعية خاصة من العلاقة بين الجنسين، قد تكون معقولة في مكان دون غيره. مثلا تختلف التقسيمات التاريخية بين فرنسا وأمريكا حول تحديد الفرق بين مفهوم الجيل الثاني والثالث للحركة النسوية. أي التحول الذي حدث في المجتمعين خلال سنة 1960 و1980. أو كما ظهر مؤخرا بين التصورات الغربية حول النسوية، وبين التصور الآسيوي للحركات النسوية.

مع الوقت، تحول تركيز النسوية من المطالبة بالحقوق الأساسية للنساء في العمل والمنزل، لتشمل مسائل أعمق مثل التمييز الهيكلي بين الجنسين في المجتمع وتحقيق المساواة الكاملة بينهما. أفضت إلى سجلات شديدة حول حق التصويت، والمساواة في الرواتب وحق التعليم، وتمثلت عبرها النسوية كشيء أكثر من مجرد بعض المطالب، بل وإنما كتحول اجتماعي متكامل.

يتقدم ما قيل أعلاه، قدرة الثقافة المحلية على فلترة الأفكار وفرزها بين المقبول وغير المناسب، لتبدأ عملية التبادل بين التجربة الاجتماعية وبين الأفكار الجديدة القادمة من مجتمعات مختلفة، تصل عبر عدة حوامل، ضمنها النظام الثقافي المعاصر حيث الأفكار عابرة للقيود الرقابية المحلية. أو كما حدث في شمال شرق سوريا، عبر الدعامة الحزبية لبعض القوى السياسية الكردية، وكذلك من خلال المنظمات الدولية التي وصلت إلى المنطقة في إطار عمل إغاثي وتنموي. حملت ضمن مشاريعها فكرة العدالة الجندرية كإحدى تجليات حقوق الإنسان في جميع المجتمعات المعاصرة.

كانت هذه الأفكار شبه مقننة في سوريا قبل 2011، باعتبار أن نظام البعث كان مصدرا عقائديا وحيدا لكل شيء، بما فيه نظام الكوتا، الذي قد يكون مناسباً أحيانا لإدخال المرأة في البرلمان _ على شكلته _ أو في الوظائف العامة وغيرها، حتى لو كانت الكوتا غير مقترنة بالجدارة، لكنها قد تفضي إلى تعديلات هيكلية ضرورية لتسهيل عملية التنمية والعدالة الجندرية في بيئة العمل.

ناهيك عن وجود حركات تم التعتميم عليها لأغراض سياسية مثل حركة [القيسيات](#) التي تحولت إلى النشاط العلني بعد الحراك الشعبي 2011، بالإضافة إلى حركة نسوية متواضعة التأثير داخل الأحزاب الكردية الموجودة في سوريا بشكل عام، وذلك بخلاف حالة المرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، المعروف بفكرة الإدارة المشتركة للجنسين.

تسعى معظم الحركات النسوية إلى تحقيق العدالة الجندرية من خلال العمل على إعادة التفكير قانونيا في عملية سن القوانين بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. وسياسيا، عبر تعزيز ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات، واقتصاديا، بمنع التفاوت في الأجور على أساس الجنس، وتحسين بيئة العمل بما يتوافق واحتياجات النساء، وصولا إلى المساواة الاقتصادية. يسبق ذلك العمل اجتماعيا وثقافيا على دحض التصورات المسيئة

اجتماعيا لصورة المرأة، ودعم التوجهات الثقافية في الفن والأدب وغيرها من الوسائط الثقافية القادرة على تعزيز الوعي الجندري في المجتمع. والوصول بالعلاقات الإنسانية إلى التوازن المأمول لتحقيق هذه العدالة. فهل تجسدت هذه المبادئ في عمل الحركات النسوية المتواجدة في شمال شرق سوريا؟ وهل تتوفر لدى الناشطات والناشطين المعرفة الكافية لتجاوز مستوى الشعارات إلى مستوى التأصيل الثقافي للمفهوم في الحراك الاجتماعي؟ هذا ما يحاول هذا التقرير الإجابة عليه.

الإهتمام الدولي:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1977 قرارا باعتماد تاريخ ال 8 آذار من كل عام يوما دوليا للمرأة. بموازاة ذلك، أسست الأمم المتحدة خط زمني تفاعلي للحركات النسوية انطلاقا من هذا التاريخ.

من جهة أخرى، و دون الوقوف عند حدود المصطلح ، يمكن الإشارة إلى عدد الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية المعنية بهذا الشأن على مستوى العالم في التالي:

"منذ نهايات القرن الـ19، بدأت الحركة النسوية تتخذ أشكالاً تنظيمية، تطورت تدريجياً على شكل منظمات وهيئات محلية وإقليمية وعالمية، تتشابه في أهدافها وأفكارها وأنشطتها، وتتعاون فيما بينها، لبلورة مبادئها... حيث يوجد حوالي 600 منظمة قديمة وحديثة، منها أكثر من 60 منظمة عالمية، وأكثر من 150 منظمة أوروبية، وحوالي 100 منظمة أميركية، و21 منظمة في أستراليا ونيوزيلندا، وحوالي 70 منظمة في الأمريكتين، و70 منظمة أفريقية، و120 منظمة في آسيا. هذه المنظمات تدير عشرات الآلاف من الفروع والمكاتب التابعة لها في دول العالم، وتنفق على أنشطتها وفعاليتها المتواصلة عشرات المليارات من الدولارات سنوياً. بالإضافة إلى آلاف المؤسسات والجمعيات الأكاديمية والفكرية والفنية والثقافية والاجتماعية والخيرية التي تدعم بقوة أفكار وأنشطة الحركة النسوية محلياً وعالمياً."

وذلك حسب ما ورد في مقال للباحث والكتّاب الصحفي محمود عبد الهادي تحت عنوان [المساواة والتمكين](#) .

الحركة النسوية في شمال شرق سوريا:

تمتاز الحركة النسوية في شمال شرق سوريا بخصائص مميزة ومتقدمة مقارنة بواقع الحركة في بقية أجزاء سوريا على أقل تقدير. ورغم القمع المضاعف لجميع مجالات الحياة في إقليم الجزيرة قبل 2011، إلا أن الحركة النسوية قد ظهرت تنظيماً ولو بشكل غير علني، في بداية 2005 مع تأسيس [مؤتمر ستار](#) المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. ومن ثم ظهرت "جمعية المرأة الكردية" بقيادة ميديا محمود، سنة 2006 في القامشلي، وكذلك جمعية النساء الكرديات السوريات، التي اضطرت للإغلاق بسبب المضايقات الأمنية في 2011.

تم تأسيس العديد من الاتحادات النسائية في شمال شرق سوريا بعد الاحتجاجات الشعبية 2011. منها: منظمة الاتحاد النسائي الكردي في سوريا عام 2012، لكن ما أن اشتد عود المنظمة حتى بدأت حملة الانشقاقات داخل صفوفها، وهذه الانشقاقات لم تكن إلا حالة فوضى مطلقة و انتماءات حزبية وأجندات خاصة من قبل عضوات المنظمة نفسها، بالإضافة للمضايقات الأمنية. تلى ذلك تأسيس العديد من المؤسسات والمنظمات، استطاعت أن تحافظ على ديمومتها، كلجنة الدفاع عن النساء المعنفات و نساء شمس و منظمة جيان لحقوق الإنسان، شبكة الصحفيات السوريات، النساء الآن والعديد من الأسماء الأخرى.

أما سياسياً، فقد أفضت التحولات السياسية في المنطقة، كان تأسيس حزب المستقبل بقيادة السياسية الشابة هفرين خلف (2019/1984). التي أدخلت إلى الحياة السياسية والمجتمعية في شمال شرق سوريا، خطاباً سياسياً مؤسساً على التعددية السياسية والثقافية واللغوية. وهو خطاب مغاير بطبيعته للتصورات السياسية النمطية في المنطقة، حيث الأدلجة تتقدم على كل فعل سياسي. غير أن هفرين ، لم تجد الفرصة الكافية لتحقيق ما رغبت به. كونها تعرضت للاغتيال والتشويه على يد فصيل "أحرار الشرقية" التابع لما يسمى بالجيش الوطني السوري سنة 2019.

ومع تأسيس الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا 2014، وتبنيها لفكرة المناصفة الإدارية بين الجنسين، حيث يتشارك تقريبا جميع المناصب الأساسية رجل وإمرأة إدارتها. ناهيك عن تأسيس هيئة المرأة التي تعتبر جهة رسمية معنية بقضايا المرأة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية بالإضافة للعسكرية، وهي جزء من المجلس التنفيذي لإقليم الإدارة الذاتية الديمقراطية، وفي سنة 2019 تم تأسيس مجلس المرأة، الذي يتشكل من ناشطات من المجتمع المدني، وممثلات عن أحزاب سياسية مختلفة.

وإلى جانب انفتاح المنظمات الإغاثية الـ NGO على العمل المدني في مجال العدالة الاجتماعية، بات موضوع النسوية تقريبا الشغل الشاغل لمؤسسات اعلامية ومدنية كثيرة، بما فيها صفحات التواصل الاجتماعي. إلى حد يمكن القول أن موضوع النسوية بات سببا لاستمرار بعض المنظمات، و تحولت عبارة النسوية إلى ما يشبه الشعار أو الموضة ، يعكف بعض الناشطين/ات على استخدامها لتعريف أنفسهم بها كقول بأنه ناشط/ة نسوي مثلا، و باتت عبارة النسوية على كل لسان، الجاهل والمتعلم، وتقريبا الغالبية يجهل ما هي هذه الحركة، خصوصيتها الثقافية والمجتمعية والتاريخية، غير آبهين في معظم الأحوال بالمعنى الحقيقي للمفاهيم المستخدمة وعلاقتها بتجربتهم الاجتماعية، ومدى ضرورتها لإحداث تحولات إيجابية وملحة للانتقال بالمجتمع من حال إلى آخر.

سؤال التقرير:

لغرض هذا التقرير قمنا بإعداد استبيان رأي استهدفنا عبره 90 شخصا من مختلف المستويات التعليمية والعمرية ومن الجنسين. وكذلك طرحنا السؤال الآتي على مجموعة متنوعة من الفاعلين/ات (عشرة أشخاص) في هذا الشأن وفقا للتالي:

. كيف تتجلى فكرة النسوية كحركة و تصور ثقافي بالنسبة لك في شمال شرق سوريا؟ أي تقليد دعائي أم هي حركة ثقافية واجتماعية حقيقة؟

وقد كانت الإجابات متباينة مع وجود بعض خطوط التقاطع بينها. نعرضها في التالي:

. الصحفية النسوية **هيلين صبري** (اسم مستعار) ماجستير لغة عربية، تعمل في مجال الصحافة في شمال شرق سوريا، قالت بأن مفهوم النسوية بالنسبة لها هو:

"رفع التمييز عن النساء في مقابل الرجال، و حصولها على كامل حقوقها الإنسانية والشرعية والمعيشية بما يفضي إلى العدالة بين الجنسين"

يرى الباحث والكتاب **سامي داوود**، أن القضية غير قابلة للطرح بهذه الصيغة وذلك لأنه، من وجهة نظره:

"ثمة خلط بين الجنس والجندر. الأول معطى بيولوجي والآخر ثقافي. وهذا الأخير يستحيل التعامل معه كمعيار كوني. لكل مجتمع نظرتة الخاصة لصفتي الرجولة والأنوثة. وهي بالضرورة نظرة متكونة تاريخيا بالتراكم الثقافي للصفات والمعاني الاجتماعية للأشياء. وبالتالي قد تكون هناك خشونة نسوية بالمستوى ذاته للخشونة الذكورية. لكن ما الغرض من طرح هكذا سؤال غير الوصول إلى عدالة اجتماعية نزيهة. مفهوم الحق والعدالة أساسا قائمان على التجرد من الصفات، سواء صفة الجنس أو اللون أو العرق. وبالتالي، من نافل القول أن العدالة الاجتماعية تتحقق بإنصاف الجنسين أمام الحق. ليست لدينا مشكلة مفاهيمية بل وإنما مشكلة ثقافية وأخلاقية. ناهيك عن تجنبنا قول الأشياء في صراحتها. وتقدم الإنسان الفاسد للمشهد الاجتماعي. وبالتالي سيكون صعبا تأصيل الأفكار في مجتمعاتنا شبه المخدرة بالشعارات، ومصابة بحالة إنكار جذري لعلها العميقة، وتعيش حاليا على حافة الموت. لذلك، ضمن الأفق المنظور، لا أمل بتغييرها، ولن تفيدها الشعارات في شيء"

من جهتها قالت نائبة المدير التنفيذي في شبكة الصحفيين الكورد **زينة عبدي** بأن:

"من المؤكد أن مصطلح النسوية الذي ظهر في السنوات الأخيرة في شمال شرق، عبارة عن مواكبة للموضة باعتبار لا يتحقق شيء من معنى هذا المصطلح على أرض الواقع، لكن يتم الركض وراء هذا المصطلح خاصة من قبل النساء المدعيات النسوية، مع العلم هن بأنفسهن لا يطبقن النسوية بمعناها الحقيقي، حتى أن الكثير من النساء يفهمن معنى النسوية على انه إلغاء للطرف الآخر_ أي الرجل _"

وقد أدلت **هيلين صبري** بدلوها أيضا:

"ربما لم ترقى إلى ان تصبح ظاهرة، بمعنى كان هناك تقليد أعمى لمصطلح النسوية، والأصوات التي تدعو إلى النسوية الصحيحة كانت مغيبة، بعضها لم تكن جريئة، وبعضها فهمت الموضوع على أنه ربما تتلقى ردود أفعال مخزية من المجتمع، و لم تحصل النساء على القوة في طرح المصطلح الصحيح، في مواجهة إيديولوجيات سياسية معينة، كانت تطمح إلى انزواء النساء لوحدهم، وفرض حرب عشواء على الرجال وطرح مصطلحات مثل: انا لا اقبل الرجال في حياتي، وانا لا اريد ان اتزوج، وانا سأبقى رهينة قضيتي، ولم تحقق أي هدف من هذه الأهداف وإنما كانت فقط غوغاء وكلمات سردت فقط لاملأ الجرائد والصفحات والبوستات بعيدا عن روح النسوية الصحيحة، التي تدفع إلى حراك نسوي صحيح وإلى فهم المرأة وطبيعتها الداعية إلى المساواة مع الرجل"

وختمت هيلين زبدة حديثها:

"لذلك برأيي لم تكن موضبة بقدر ما كانت تقليد أعمى لاصوات نسوية عالمية وصلت إلى مستويات عالية بمجهودها الحقيقي و بالمصطلح الصحيح"

من جانب آخر، أدلت الناشطة **نور الأحمد** بدلوها حول هذا الإشكال قائلة:

"أعتقد أن مفهوم النسوية في شمال شرق سوريا مغلوطة جدا وبحاجة إلى دراسة دقيقة، وقد أتت بدايتها كحركة عفوية لدى الكثير من النسويات، ورغم الزيادة الملحوظة في نشاط الحركة النسوية، وتشريع العديد من القوانين الداعمة للمرأة، إلا أن الثقافة المجتمعية ما زالت تتضمن على الكثير من النعوت المسيئة للمرأة." ثم اضافت الأحمد:

"أما بخصوص عمل النساء في مجال المراسلة الحربية، فإنهن يتعرضن أحيانا لبعض النقد، من قبيل عملهن في حرفة ذكورية. وأعتقد بأن لهذا النقد جذور اجتماعية، تساهم أحيانا بعض النساء في تكوينه عبر التربية المنزلية التي تفرق بين الذكور والإناث."

وفي نفس السياق، تحدث الكاتب والباحث **رستم محمود** عن الأدوار النسوية قائلاً:

"إن دور النساء عادة في المناطق التي فيها حروب يقلص، لأسباب تتعلق بروز الرجال في عمليات العنف، وحضور الروح العسكرية والكثير من التفاصيل الأخرى، لكن يسجل لقوات سوريا الديمقراطية وتنظيمات حزب الاتحاد الديمقراطي التي تمتلك نزعة أيديولوجية مؤيدة للنساء بشكل واضح، وهذه الحالة متميزة ليس فقط في الحركة السياسية الكردية بل عند كل الحركة السياسية السورية الموجودة بالتاريخ المعاصر، واضح بكل تنظيماتهم وجود النساء رغم وجود هذه الحرب، أما باقي الأحزاب السياسية المتواجدة في شمال الشرق سواء الحركة الكردية أو التنظيمات الأهلية والحزبية العربية، الحقيقة أن حضور النساء و دورهن متهور جدا، حيث لا يوجد حضور فعال ولا حتى حضور نسوي".

وباعتبار أن مكونات شمال شرق متنوعة ما بين اكراد و سريان و عرب وغيرهم، وبشكل شكلي يمكننا ان نقول ان المنطقة تحتوي على عدة أحزاب فعالة ولها دورها السياسي، بخلاف الحزب الحاكم طبعاً، استطاع محمود إسقاط الواقع السياسي للنساء على جميع المكونات حيث اضاف:

"أن باقي الأحزاب السياسية المتواجدة في شمال الشرق سواء الحركة الكردية أو التنظيمات الأهلية والحزبية العربية، الحقيقة أن حضور النساء و دورهن متهور جدا، حيث لا يوجد حضور فعال ولا حتى حضور نسوي، بكل بساطة الجانب الكردي افضل نسبيا من الجانب العربي، التنظيمات الحزبية العربية سواء التنظيمات السياسية أو الأهلية العشائرية متهور جدا ونسبة الذكور مطلقة تقريبا، ليس فقط حضور فيزيائي، إنما حضور فكري ونزعة فكرية فإن التنظيمات العربية هي ذكورية تماما"

ويبدو أن النظرة من داخل الحراك النسوي للنسوية تتخللها تباينات كثيرة، حيث يوجد أيضا تعبير التعصب النسوي، الذي يشير إلى مواقف متطرفة أو متشددة داخل الحركة النسوية، ويمكن لهذا التعصب أن يؤثر سلبيا على الحركة النسوية بشكل عام وعلى الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفقا لموقع **أرضية مشتركة** فإن التعصب النسوي هو أحد عصبيات اليوم التي تحاول القفز في الفراغ بعقلية أبوية تجرم الآخر وتشوه قضايا المرأة، لتصبح مهددة بالوقوع في عزلة مجتمعية قاتلة. الأمر الذي قد يشكل نكسة للحركة النسوية في سوريا ويضيع فرصة تاريخية ولدت جراء الثورة السورية.

ويمكن أن يتجلى هذا التعصب في عدة طرق يشمل التعصب الشخصي والتعصب في الانغماس الزائد ضمن الحركة لدرجة الوصول الى مرحلة تجاهل اصوات اخرى ، وكذلك يمكن أن يشمل التعصب الأيديولوجي والذي يتضمن اعتقادا قائما على الأفكار النسوية الحدية.

يتقاطع ما تقدم، مع رؤية نسوية أخرى ظهرت في دراسة، **أجراها موقع الجزيرة تحت إشراف مزنة حسناوي**، التي انتقدت التصور النيوليبرالي للنسوية، بالقول أن الحركة النسوية من خلال التركيز على مفهوم "تمكين المرأة" قد اختزلت استقلالية المرأة في جزئية الإستقلال المادي فقط. واعتبرته المدخل الوحيد لتحريرها من التبعية. غير أبهة بضرورة التشارك مع شريكها سواء كان زوجا او ابا او اخا في بناء وتحمل مسؤوليات الحياة. ورفعت بذلك شعار أن الرجل " هو شخص يمكن الاستغناء عنه".

ضمن هذا السياق، تعترض الناشطة النسوية **أحلام حسن** على مفهوم التعصب النسوي بالقول:

"لا علم لي بوجود مصطلح التعصب النسوي، النسوية في جوهرها هي الدفاع عن الحقوق' وانا لا اعتبر التشدد في المطالبة بالحقوق تعصبا، مطالبنا واضحة، كالحق في الحرية مثل بقية الناس"

مقارنة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي، قطعت المرأة في شمال شرق سوريا أشواطاً متقدمة ومتفردة على الكثير من الدول العربية. حيث ما زال تصور المرأة القيادية في العالم العربي يعاني من عقبات جمّة، أبرزها استطلاع أجراه موقع تومسون رويترز سنة 2013 شمل 22 دولة عربية، وشارك في التقييم 336 خبيراً في حقوق المرأة. حيث

أوضح الاستطلاع أن ثلاثة دول عربية من أصل خمسة دول طالتها موجة الربيع العربي (تونس/مصر/ليبيا، اليمن/سوريا)، تراجعت فيها حقوق النساء واحتلت المراتب الأخيرة.

بينما توفر فكرة المناصفة الإدارية حقوقاً متساوية للجنسين في المشاركة السياسية وفي بقية المجالات. فأن التنوع الإثني في شمال شرق سوريا يفرض بدوره اختلافات ثقافية تجعل أدوار المرأة اجتماعية أكثر من كونها قانونية. فالقانون يشرع لها ما تريد، في حين تعطل المؤثرات الثقافية بعض الأدوار بالنسبة إلى المرأة.

ومن ضمن الجماعات الأهلية في شمال شرق سوريا، ثمة حالة خاصة بالمكون السرياني، وأوضحها الناشط المدني والحقوقى **حسام القس** بتسليطه للضوء على مشاركة النساء السريان في الحياة السياسية، قائلاً:

"تعتبر النساء من الفئات المهمشة و مهضومة الحقوق ضمن مناطق شمال شرق على وجه الخصوص, ويمكن أن يكون ذلك على مستوى الشرق الاوسط ايضاً, لكن بالنسبة لتمثيل النساء ضمن التنظيمات الحزبية, فأن هذا التمثيل متوفر ضمن الأحزاب السريانية الاشورية, لكن بحاجة إلى فعالية, حيث أن النساء لا يأخذن الدور الحقيقي بالتمثيل, وذلك بوجود ظروف تلعب دور كالمجتمع مثلاً, بالإضافة الى انه حتى النساء الموجودات ضمن المواقع القيادية وضمن السلطة المحلية, يتمتعن بتواجد شكلي غير فعال, بغض النظر ان الاحزاب تحاول إبراز دور النساء و وجوه نسائية جديدة, لكن ذلك يتطلب جهود و عمل تراكمي, يحتاج الى فترة طويلة, وكتقييم للتجربة النسائية في الواقع السياسي, فهي تحتاج إلى الكثير من العمل"

في المقابل، توجد نساء منخرطات في العمل السياسي، كالناشطة السياسية **ميديا عكو** العضو في الحزب التقدمي الكردي، والتي ترى بأن علاقة المرأة بالقضايا العامة قد تغيرت مع بقية المناحي الأخرى بعد سنة 2011. إذ تجد ميديا أن:

"المرأة قبل الأزمة السورية, كانت تعمل داخل جمعيات و مؤسسات بدور شكلي يقتصر على التوقيع فقط لكن بعد الازمة السورية, كانت هناك فرصة تاريخية للمرأة لتثبت نفسها في ميادين كثيرة سواء سياسية او مدنية او حتى على الصعيد العسكري"

كما اضافت عكو:

"هناك الكثير من النساء اللواتي طوّرن أنفسهن في عدة مجالات, ووصلت المرأة لمستوى تستطيع أن تأخذ فيه القرار. غير أن العقلية الذكورية تبقى مهيمنة, ودائماً عملية وجود المرأة في المحفل السياسي هي عملية كوتا, وكأنه صدقة تمنح للمرأة, وانا كلي ثقة حالياً بأن المرأة في شمال شرق سوريا على الصعيد السياسي تستطيع أن تأخذ الكثير من القرارات بمسؤولية"

يتقاطع ما تقدم بوجهة نظر الباحث والكاتب **شغان ابراهيم** الذي قال:

"أن المجتمع في شمال شرق محتاج لعمل نسوي حقيقي, فإن لم تستطع المنظمات التي تعمل تحت اسم النسوية, تمكين الفتيات وادراجهن في المجتمع بكافة جوانبه بشكل فعال وقادر على اتخاذ القرار, فإن عمل تلك المنظمات هو حتماً شكلي وعبارة عن مواكبة موضحة لا أكثر."

تتقاطع هذه الآراء مع مواقف مماثلة ظهرت في مادة الباحثة **بيمان قاسم** على موقع مدارات، حيث وجدت قاسم بأن المرأة ساهمت أيضاً في تحويل دورها إلى حالة تشريعية رغم توفر المنصات النسوية الكثيرة بعد 2011، إذ تقول:

"هذا المتنفس قد أدى لاستغلالها سياسياً، لأغراض حزبية، حيث استُخدمت بروتوكولياً (شكلياً) في المنظمات والمحافل الدولية والمحلية والتنظيمية وحتى الانتخابية، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت جديرة بأخذ تلك المكانة وذلك المقام السياسي أم لا، وبذلك غدا وجودها في أي منصبٍ تشغله اضطهاداً لها بحد ذاته وهي راضية بذلك الاضطهاد دون أن تدرك حقيقة ذلك"

وبالعودة لواقع شمال شرق على وجه التحديد، حيث تتمتع السلطة في هذه البقعة بأحقية مبدأ الرئاسة المشتركة، ابدت الصحفية **هيلين صبري** رأيها:

"الإدارة الذاتية بطرحها العقد الاجتماعي ومبدأ الرئاسة المشتركة، وضعت واقع المرأة على المحك، للأسف النساء اللواتي حصلن على احقية ممارسة السلطة من خلال الرئاسة المشتركة، لازلن لا يستطعن توقيع أي قرار دون الرجوع الى الرجل، أي بمعنى الرئاسة المشتركة كانت شكلية، ولكن لا يمكن أن تغيب الأساسيات، ولكن الإدارة الذاتية بحد ذاتها لا يعجبها هذا الأمر، حيث تريد أن تمارس المرأة صلاحياتها بالشكل الصحيح"

تعكس هذه الآراء على تنوعها، حيوية مهمة في مستوى النقاش حول تمكين المرأة في الحياة العامة بشمال شرق سوريا. وعلى الرغم من الطبيعة العشائرية في بعض مناطقها، إلا أن المرأة لم تكن فقط ربة بيت. بل تمكنت النساء في هذه المنطقة من وضع بصمتهن على الواقع المعيشي. حتى وإن كان أثرهن محدوداً، حتى أن المنطقة باتت تضم أكثر من منظمة نسوية ومنها **منظمة روز للدعم والتمكين** التي تأسست في 2020، وتديرها **منى عبد السلام**، التي سلطت الضوء على عمل المنظمة بالقول:

" تهتم روز بقضايا المرأة والشباب, سعينا خلال سنوات إلى دعم وتمكين المرأة, لأن قوة التغيير تكمن في قوة النساء, لذلك نعمل على الدعم النفسى والقانوني للمرأة وتأهيلهن للانخراط في الشأن العام" واسترسلت عبد السلام موضحة أيضا:

"المجتمع متقبل لعمل المنظمات النسوية, لكنه لا يدعمها على المدى الطويل. و معظم الناشطات في مناطق شمال شرق سوريا, هن نساء مؤمنات بقضايا النسوية ويعملن لحل مشاكل المرأة المجتمعية, غير أن نشاطهن لم ينتظم تحت مظلة واحدة تجمعهن."

استبيان الآراء

بناء على معلومات إحصائية حصلنا عليها بالتواصل مع عدة جهات، تبين لنا أن عدد المنظمات العاملة في شمال شرق سوريا هو 470 منظمة، ويبلغ عدد المنظمات النسوية فيها 29 منظمة.

ولصالح هذا التقرير، قمنا بإجراء استبيان الكتروني شمل 90 شخصا من مختلف المكونات في شمال شرق سوريا و بأعمار تتراوح ما بين 18-60 سنة . طرحنا عبره الأسئلة التالية:

. مدى المعرفة بالقضية النسوية.

. ومدى مشاركتهم ودعمهم لحملات وأنشطة خاصة بالنساء في شمال شرق سوريا.

. دور الإعلام في تعميم الوعي بهذه القضية.

. هل ثمة تمييز أو عدم تكافؤ فرص في مجال العمل.

. دور المرأة في اتخاذ القرارات السياسية.

وقد أتت البيانات على النحو التالي:

قال أكثر من 82% بأنهم سمعوا بمصطلح النسوية لكن ليس الكل يعرفونه بالمعنى الصحيح,

. شارك 54% منهم في أنشطة وحملات نسوية في شمال شرق سوريا,

. 61% يرون أن وسائل الإعلام تسلط الضوء بشكل ضعيف على مواضيع النسوية,

. 66% يرون أن النساء يواجهون تمييزا في مجال الفرص المهنية

. 90% يرون ان هناك حاجة الى زيادة تمثيل النساء في المجال السياسي واتخاذهن للقرارات الحكومية,

أما من حيث القضايا النسوية التي تحتاج إلى عمل فعال في شمال شرق سوريا فأن النسب كانت متباينة

. ما بين 50% يرون أنه من الواجب العمل على قضايا العنف الأسري,

. بينما 26% يجدون من الأفضل العمل على الحقوق السياسية للنساء

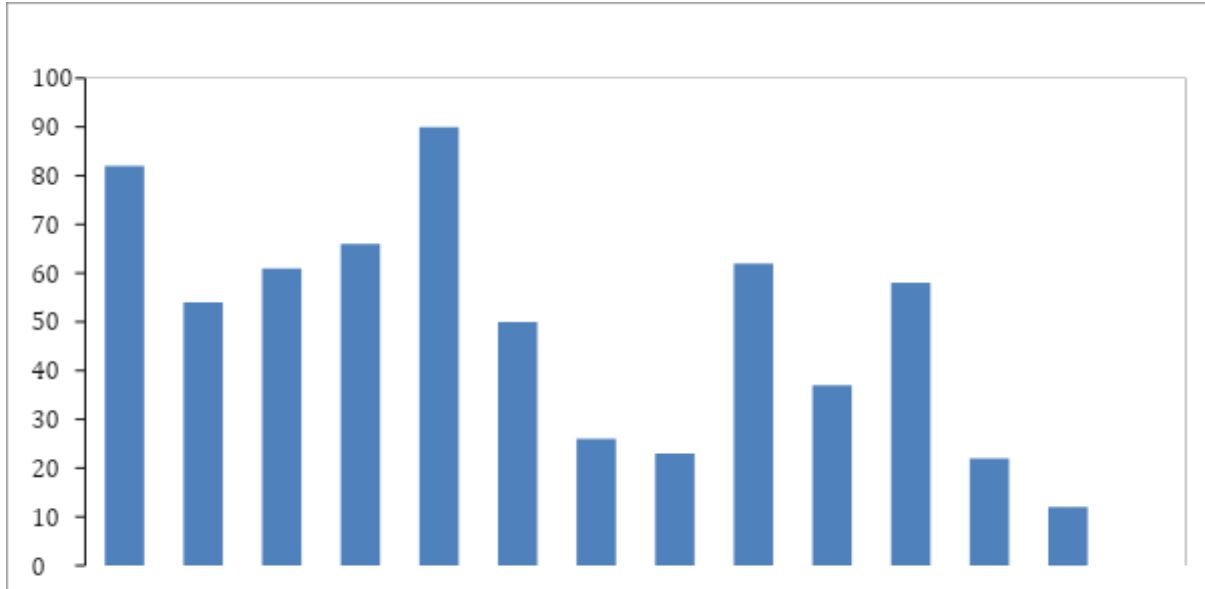
. و 23% يجدون هناك تمييز في مجال العمل وعدم مساواة في الأجور ويجب العمل على هذه القضية بشكل أوسع,

. 58% لم يشاركوا في إجراءات تعزز من حقوق النساء والمساواة بين الجنسين

. 22% من الأشخاص انضموا إلى منظمات نسوية

12% قاموا بالمشاركة في احتجاجات ومظاهرات لمناهضة العنف ضد المرأة.

أما من حيث التحديات فإن أكثر من 62% يرون أن هناك تحديات في تنفيذ القوانين و 37% يرون أن التحديات في صياغة السياسات، و 6% شاركوا في حملات انتخابية نسوية، وفي حصيلة نهائية وفق البيانات السابقة يمكن أن نحصل على المخطط التالي:



ومن ضمن الدراسات التي تناولت تحديات مشاركة المرأة، نشرت مؤسسة العدالة من أجل الحياة، العاملة في شمال شرق، قصة محلية تحت عنوان [منع النساء من الحق في العمل](#)، حيث تسلط هذه القصة الضوء على أهمية أن تدعم العائلات والمجتمعات تعليم المرأة وفرص العمل، لأن هذا لا يفيد الأفراد فحسب، بل يقوي المجتمعات ككل فمن الضروري الاستمرار في الدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها لخلق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة. ولا تتوقف القضية هنا، فلكل طرف، مقابل آخر له، إن كن نساء القصص المحلية في العدالة من أجل الحياة يفتقرن لممارسة دورهن بالشكل المطلوب، فأن إنجيل الشاعر استطاعت ان تبني جسرا بين الحالتين الاجتماعيتين، في ظل القبول والرفض، من خلال [الأم سامية](#).

ومن جهته يؤكد [رواد بلان](#) يرى انه تتناسب استقلالية المرأة الاقتصادية طرداً مع تحسن جودة حياتها وحيات أسرته، وانخفاض معدل الفقر وزيادة معدلات التنمية والنمو. وارتفاع مستوى التعليم والصحة، وزيادة نسبة المشاركة السياسية والاجتماعية، والحد من التمييز والعنف ضد النساء.

خلاصة:

طرأت تحولات كثيرة على المجتمع السوري منذ 2011. لم تقتصر على الرغبة في تغيير النظام السياسي المتسلط وحسب، بل تجاوزتها إلى الرغبة في تغيير مفهوم الهيمنة وإحلال التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية محله. وقد شملت هذه التغيرات شمال شرق سوريا، الذي يعتبر حالياً التجربة الأفضل في سوريا من حيث التشريعات والمؤسسات المخصصة لتمكين المرأة في المجتمع. يقابل ذلك تحديات اجتماعية متباينة باختلاف الثقافة المجتمعية للجماعات الأهلية المتعددة المكونة للنسيج الاجتماعي في هذا الإقليم. وهذا هو التحدي الأكبر أمام أي تغيير اجتماعي إيجابي، بتحويله إلى سلوك عفوي داخل الثقافة، يفضي بالنتيجة إلى تطبيقه بالشكل الأمثل. وهنا يأتي دور المؤسسات التعليمية والثقافية والمنظمات المختصة، للعمل على تكثيف القراءات المختصة بهذا الموضوع، وتبسيط إدراجها في الحياة الاجتماعية. لذلك يجب أن تتضافر الجهود لإذلال العقبات المتبقية والوصول إلى أفضل ما هو ممكن لكرامة الناس رجلاً ونساءً.